

أهمية تبني المصارف الأجنبية في العراق للمعايير الدولية للا أدوات المالية في تحقيق عدالة التحاسب الضريبي وأنعمجاسه على جذب الاستثمار الأجنبي

ميس مشتاق عبد الائمة قنبر**

أ.م.د. بكر أبراهيم محمود*
المستخلص

استهدفت هذه الدراسة أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية وأثرها في عملية التحاسب الضريبي لتحقيق العدالة الضريبية بالتطبيق على عينة من المصارف الأجنبية المستثمرة في البيئة المحلية ، وتتلخص مشكلة الدراسة في عدم اعتماد السلطة الضريبية في العراق على القوائم المالية للشركات الأجنبية العاملة في البلد والمعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية لأغراض التحاسب الضريبي. ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضية تم اختيار أحد المصارف الأجنبية المستثمرة في البيئة المحلية لمعرفة تأثير المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية في عملية التحاسب الضريبي ، وتحقيق عدالة التحاسب الضريبي ، وكانت النتائج أن وجود تأثير ايجابي لاستعمال المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية للشركات الأجنبية المستثمرة في البيئة المحلية في تحقيق عدالة التحاسب الضريبي .

وتوصلت الدراسة إلى أن تبني المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية يسهم بدرجة كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية لأنها تولد الثقة لدى المستثمرين ، إذ يمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة الدولية ، هذا من جانب ومن جانب آخر إضفاء المزيد من الملاءمة والعدالة الضريبية من خلال قابلية القوائم المالية لفهم كونها واكبت التطورات والتغيرات البيئية الدولية وتجنب التهرب الضريبي وبالتالي تحسين العلاقة بين المكلف والسلطة الضريبية .

The importance of adopting international Standards by foreign banks in achieving the fairness of tax accounting and it is reflection on attracting foreign investment

Abstract

This study has facedown the importance of adopting international accounting standards for financial instruments and their impact on the process of taxation to achieve tax justice by the application on a sample of invested foreign banks in the local environment

The problem of the study its summarized as follows the tax authority in Iraq doesn't deposal on financial lists of foreign companies , operating in the country which are prepared according to international accounting standards for financial instruments for tax purposes , that resulting to failure in achieving fairness , as well as encourage tax evasion. To achieve the objective of the study and test the hypothesis, the researchers have chose one of the invested foreign banks in the local environment to determine the impact of international accounting standards for financial instruments in the process of taxation , and achieve fairness of taxation , the results have shown that there is a positive impact in the use of international accounting standards of financial instruments for

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .
** باحثة .

مقبول للنشر بتاريخ 2017/6/22
مستل من رسالة ماجستير

invested foreign companies in the local environment to achieve fairness in taxation .

The study has come to the year it that adopting International Accounting Standards of the financial instruments contributes significantly in attracting foreign investments because they generate confidence among investors , which enables them to enter the foreign markets and international competition , and hand , adding more appropriate and tax fairness through capability of the financial statements because the kept the international environments improvements and changes and to avoid tax evasion and therefore improve the relationship between the taxpayer and tax authority.

المقدمة

نشأت فكرة الدراسة هذه باتباع معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالادوات المالية المؤثرة في عملية التحاسب الضريبي التي تمثل خطوة مهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلد ، وبالتالي المساهمة في توجيه مسار الشركات الأجنبية المستثمرة في البيئة المحلية للوصول إلى طريق العدالة بين الشركات وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال السعي للقضاء على أو التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية أو المالية التي تتعرض لها هذه الشركات نتيجة ترجمة القوائم المالية إلى النظام المحاسبي الموحد لغرض التحاسب الضريبي ، لذلك سيتم التطرق في هذا البحث الى معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالادوات المالية والاستثمارات الأجنبية فضلا عن تبني معايير المحاسبة الدولية للادوات المالية تحقيقا لعدالة التحاسب الضريبي وانعكاس ذلك على جذب الاستثمار الأجنبي .

منهجية البحث

سوف يتم اجراء البحث على وفق المنهجية الآتية :

1- مشكلة البحث

يتصف العالم الذي نعيشه اليوم بالكثير من المتغيرات المتسارعة في التطور وفي مجالات مختلفة ، ومنها إنفتاح العراق نحو جذب الاستثمارات الأجنبية للعمل داخل البلد ، الأمر الذي يتطلب مواكبة تلك التطورات ، ولاسيما في مجال المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية ، فهي بحاجة دائمة ومستمرة إلى معلومات محاسبية تتصف بالعدالة ، الأمر الذي ينعكس في جودة التقارير المالية ، والنتائج عن تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية ، وهذا يؤثر في عدالة التحاسب الضريبي، وينعكس على جذب الاستثمارات الأجنبية لأنّ المصارف الأجنبية تعاني من مشكلة التحاسب الضريبي كون أنّ السلطة الضريبية في العراق تعتمد في احتساب الوعاء الضريبي على القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي الموحد .

2- هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- 1- تحديد المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية المؤثرة في عملية التحاسب الضريبي .
- 2- تحديد مفهوم الاستثمار الاجنبي .
- 3- تحديد تأثير تبني المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية في تحقيق عدالة التحاسب الضريبي للمصارف الاجنبية المستثمرة في البيئة المحلية.

3- أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية للمصارف الأجنبية المستثمرة في البيئة المحلية مع بيان تأثيرها في تحقيق عدالة التحاسب الضريبي .

4- فرضية البحث

في ضوء طبيعة المشكلة يمكن عرض فرضية البحث للأختبار كما يأتي :
 " ان تبني المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية يؤثر تأثيرا ايجابيا في تحقيق عدالة التحاسب الضريبي"

اولاً : معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالادوات المالية

المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية (IAS 39, IAS 32 , IFRS 7 , IFRS9) المؤثرة في عملية التحاسب الضريبي :

الاعتراف والقياس :

1-1 إن معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS39)

يُبين أسس الاعتراف والقياس المتعلقة بالموجودات المالية ، وللعقود المتعلقة بشراء وبيع موجودات أو بنود غير مالية مثل عقود شراء النفط والذهب فضلا عن كيفية تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية ومتى يتم الغاء الاعتراف بها والمعالجة المحاسبية لإنخفاض القيمة ومحاسبة التحوط (أبو نصار وحמידات ، 2014 : 561) ، وقد أحدث هذا المعيار تغييرا جذريا فيما يتعلق بقياس المحاسبي حيث تم إقرار مفهوم القيمة العادلة كأساس لتقييم الاستثمارات المالية المقتناة للمتاجرة والاستثمارات المتاحة للبيع (الجعارات ، 2008 : 267) .

2-1 معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS رقم (9)

تعرض المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 39) لانتقادات واسعة بسبب صعوبته وتعقيداته المتعددة، كما أنه في ابريل 2009 وكرد فعل للأزمة المالية العالمية، قام رؤساء دول مجموعة العشرين ومجلس الإبلاغ المالي IFRS وعدد من أصحاب المصلحة المستثمرين بدعوة مجلس معايير المحاسبة المالية IASB للتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB من أجل تخفيض تعقيدات معايير المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية من خلال العمل على تطوير معايير المحاسبة المالية الموجودة حاليا ، وفي ضوء ذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمشروع " استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 39 بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS 9 " (مردان ، 2012 : 55) .

وبتبنى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS9 "تصنيف وقياس الأدوات المالية" مدخل جديد لقياس الأدوات المالية ، يقوم على المتطلبات التالية : (1 : Aris C. Malantic , 2010)
تصنيف الأدوات المالية: يتم تصنيف الأدوات المالية بناءً على الطريقة التي تدير بها المنشأة أدواتها المالية فضلا عن الخصائص التعاقدية للتدفقات النقدية للأدوات المالية نفسها.
القياس المبدئي للأدوات المالية: بمجرد أن تصبح المنشأة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية، فإنها تقوم بقياس كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائد أو ناقص تكاليف المعاملات.
القياس اللاحق للأدوات المالية: يتم من خلال قياس جميع الأدوات المالية، سواء كانت أدوات الديون (كالسندات) أو أدوات حقوق ملكية (كالأسهم العادية)، بإحدى الطريقتين : التكلفة المستنفذة ، القيمة العادلة. وذلك كما يأتي:

أولاً : أدوات الديون:

يمكن القياس اللاحق لأدوات الديون بالتكلفة المستنفذة (الصافي بعد خصم الاضمحلال في القيمة) إذا كانت تلبى شروط الاختبارين الآتيين :
الاختبار الأول : اختبار أنموذج الأعمال إذا كان هدف أنموذج المنشأة هو الاحتفاظ بتلك الموجودات المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.

الاختبار الثاني: اختبار خصائص التدفقات النقدية إذا كانت الخصائص أو الشروط التعاقدية للموجودات المالية تولد تدفقات نقدية في تواريخ محددة كسداد فقط لأصل الدين والفائدة المستحقة عليه بخلاف ذلك ، يجب أن تُقاس جميع أدوات الدين الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة.

ثانياً: أدوات حقوق الملكية :

يتم القياس اللاحق لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة، وذلك إما من خلال حقوق الملكية أو من خلال الأرباح والخسائر على أن يكون الاختيار الذي تقدم المنشأة عليه غير قابل للتغيير لاحقاً فمثلاً إذا تم تصنيف أدوات حقوق الملكية بوصفها "أدوات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة" ، فإن المنشأة تقوم بقياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. الحالات الأخرى بخلاف ذلك يتم اختيار قياسها من خلال حقوق الملكية.

ثالثاً: المشتقات المالية:

تقاس جميع المشتقات المالية وفق للمعيار IFRS 9 باستعمال القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر باستثناء المشتقات المالية التي تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة أو عقد ضمان مالي، كما هو قائم حالياً في المعيار المحاسبة الدولي IAS 39 .

يؤثر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS9) في عملية التحاسب الضريبي من خلال التالي : (IFRS , 2012 : 305 ، (عبد الوهاب ، 2014 : 67)

أولاً : تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية تؤثر هذه المرحلة في عملية التحاسب الضريبي من خلال تحسين المحاسبة عن الأدوات المالية عن طريق وضع طريقة جديدة لتصنيف الأدوات وهي :

1- الموجودات المالية بالتكلفة المستنفذة .

2- الموجودات المالية بالقيمة العادلة .

ثانياً : التكلفة المستنفذة والأضمحلال : تؤثر هذه المرحلة في عملية التحاسب الضريبي من خلال وضع مبادئ لقياس الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المستنفذة والتي تقدم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية لتقييم المبالغ والتوقيات وعدم التأكد من مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية .

ثالثاً : تؤثر هذه المرحلة في عملية التحاسب الضريبي من خلال وضع المزيد من المتطلبات لتحسين تطبيق محاسبة التحوط فضلاً عن تحسين قدرة المستثمرين على فهم أنشطة إدارة المخاطر وتقييم المبالغ والتوقيات وعدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية .

العرض والإفصاح :

إن معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 32) يبين كيفية تصنيف الأدوات المالية الصادرة من قبل المنشأة كمطلوبات أو حقوق ملكية ووصف المعاملة المحاسبية لأسهم الخزينة (أسهم المنشأة التي تم إعادة شرائها) ، فضلاً عن تحديد الظروف الدقيقة التي يتم في ضوءها إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي لتعزيز فهم مستخدمي القوائم المالية عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية (الجعارات ، 2008: 313). يكون العرض في هذا المعيار وفق الآتي :

أولاً: التصنيف كمطلوب أو حق ملكية

إن تصنيف الأداة المالية باعتبارها مطلوب مالي أو أداة حق ملكية يتم وفق جوهر العقد المبرم مع الغير وليس بالاعتماد على الشكل القانوني ، في حين أن هناك أدوات مالية تبدو على أنها أدوات حقوق ملكية ولكنها تستوفي في جوهرها تعريف المطلوب المالي ويجب المحاسبة عنها كمطلوبات مالية مثل الأسهم الممتازة والأسهم القابلة للإسترداد وأي أداة مالية تعطي لحاملها حق في إعادتها إلى الجهة المصدرة مقابل نقد أو موجود مالي آخر ، أما الأسهم الممتازة العادية التي لا يوجد لها تاريخ استحقاق محدد ولا يوجد على المصدر مطلوب تعاقدى لدفع أي نقدية فإنها تعد نوعاً من أنواع حقوق الملكية. (ابو نصار وحמידات، 2014: 464) .

ثانياً: المقاصة بين موجود مالي ومطلوب مالي

يجب إجراء مقاصة بين الموجود والمطلوب المالي وإظهار صافي المبلغ في قائمة المركز المالي في الحالتين الآتيتين : (القاضي وحمدان ، 2011: 212)

- 1- عندما يكون للمنشأة حق قابل للتنفيذ قانونياً لإجراء مقاصة بين المبالغ المعترف بها.
 - 2- عندما تنوي المنشأة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تخفيض الموجودات وتسوية المطلوبات في الوقت نفسه.
- لذلك يجب عرض الموجودات المالية والمطلوبات المالية على أساس صافي المبلغ عندما يعكس ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للمنشأة من تسوية أداتين ماليتين منفصلتين أو أكثر عندما يكون للمنشأة الحق في استلام أو دفع مبلغ صافي منفرد وتنوي القيام بذلك وماعدا ذلك وفي الحالات العادية يتم عرض الموجودات المالية من المطلوبات المالية بشكل منفصل عن بعضها البعض .

ثالثاً: فوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب

تدرج الفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب المتعلقة بأداة مالية تم تصنيفها كمطلوب مالي في قائمة الدخل كمصروف أو إيراد ، إن تصنيف الأداة المالية في قائمة المركز المالي يحدد فيما إذا كان يجب تصنيف الفوائد وأرباح الأسهم والخسائر والمكاسب المتعلقة بتلك الأداة كمصروف أو إيراد وإدراجها في قائمة الدخل ، وكذلك تصنف دفعات الأرباح لأسهم تم تصنيفها كمطلوب كمصاريف مثل الفوائد على السندات وتدرج أيضاً في قائمة الدخل (كريم ، 2008: 17) .

الإفصاح : إن مستخدمي القوائم المالية يحتاجون إلى معلومات تمكنهم من معرفة تأثير سياسات أعداد القوائم المالية للشركة وأساليبها في المركز المالي لها وأدائها وتمكنهم من تقدير تدفقاتها النقدية لاتخاذ القرار السليم لذلك رأى مجلس معايير المحاسبة الدولية مراجعة الإفصاح وتعزيزه في المعيار المحاسبي الدولي (IAS32) الذي كان يختص (بالادوات المالية: العرض والإفصاح) وأصدر معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) الذي يتناول الإفصاح عن الادوات المالية وينوب عن معيار المحاسبة الدولي (IAS32) فيما يتعلق بالإفصاح والذي أصبح بدوره يقتصر على العرض للادوات المالية وأصبح يسمى المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS32 (الأدوات المالية: العرض) ، حيث تم إلغاء الفقرات من 51 إلى 95 في المعيار المحاسبي الدولي (IAS32) الخاصة بالإفصاح (رفاعة وحماة، 2010: 630) .

ويتطلب الإفصاح بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS7) عن فئات وبنود الموجودات والمطلوبات المالية في المركز المالي للشركة كما يأتي : (IASB, IFRS7, 2014: Par.8) .

- 1- الموجودات المالية المقيمة بالقيمة العادلة التي تعود أرباح أو خسائر تقييمها إلى قائمة الدخل.
- 2- المطلوبات المالية المقيمة بالقيمة العادلة التي تعود أرباح أو خسائر تقييمها إلى قائمة الدخل.
- 3- الأدوات المالية المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- 4- القروض والمديونيات.
- 5- الاستثمارات المحتفظ بها للبيع .
- 6- المطلوبات المالية المقيمة بالتكلفة المطفأة.

أما افصاحات قائمة الدخل والملكية فيجب الإفصاح في قائمة الدخل فيما يتعلق بالادوات المالية عن صافي الربح او الخسارة الناجمة عن : (IASB, IFRS7, 2014: Par.20)

- 1- الموجودات المالية والمطلوبات المالية المقيمة بالقيمة العادلة .
 - 2- الموجودات المالية المتاحة للبيع مع بيان الربح أو الخسارة المعترف بها في حقوق الملكية مباشرة خلال الفترة ومقدار الربح أو الخسارة التي تم حذفها من حقوق الملكية وتحويلها الى قائمة الدخل .
 - 3- الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق .
 - 4- القروض والحسابات المدينة.
 - 5- الانخفاض في القيمة لكل بند من بنود الموجودات المالية .
- كما يجب على المنشأة أن تصرح وتفصح عن تأثير الافتراضات البديلة المحتملة المعقولة في القيمة العادلة إذا ما اشتملت بياناتها المالية على أدوات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة على أساس استخدام أسلوب التقييم بناء على الافتراضات غير المدعومة بأسعار السوق الملحوظة أو معدلاتها، وإذا كان تغيير أي افتراض إلى بديل محتمل معقول سينتج قيمة عادلة مختلفة بشكل كبير (IASB, IFRS7, 2014: Par25, 29).
- فضلا عن الإفصاحات عن معلومات كمية ونوعية عن مدى التعرض للمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية في تاريخ الإبلاغ المالي ويشمل ذلك ما يأتي: (الجعارات، 2008: 306-307)
- الإفصاحات النوعية : وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها مثل التعرض للمخاطر لكل نوع من الأدوات المالية، أهداف الإدارة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة هذه المخاطر والتغيرات من الفترات السابقة .
- الإفصاحات الكمية : وهي الإفصاحات عن معلومات تتضمن مدى تعرض المنشأة للمخاطر بالاعتماد على معلومات داخلية تم تزويد الإدارة بها مثل ملخص لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر في تاريخ الإبلاغ ، إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، وتركز المخاطر سواء كان على أساس جغرافي أو على عملاء معينين أو في أسواق معينة أو على أنواع معينة من السلع أو الأدوات المالية ويرتبط بذلك سياسة التنويع.

تأثير معيار (IAS32) ومعيار (IFRS7) في التحاسب الضريبي

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS32) ولأغراض عرض الأدوات المالية يتم تطبيق مقياس القيمة العادلة التي هي عادة القيمة السوقية في السوق النشط لجميع الموجودات والمطلوبات المحددة لغرض المتاجرة بضمنها الأدوات المالية المشتقة وكما هو معروف بأن المطلوبات التجارية بخلاف الأدوات المالية المشتقة ذات القيمة العادلة السالبة ومطلوبات البيع على المكشوف عادة لا تكون مصنفة على أساس أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة (Gebardt & Other, 2002: 20)، وإن الأدوات المالية المشتقة يتم الاعتراف بها كموجودات أو مطلوبات داخل قائمة المركز المالي ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS32) يتم عرض كافة الأدوات المالية من الموجودات أو المطلوبات بالقيمة العادلة والموجودات والمطلوبات التي تقاس على أساس التكلفة المطفأة والذي يساعد على زيادة الوعي الضريبي لدى المستخدمين من خلال التعامل مع الأدوات المالية على وفق القيمة السوقية العادلة وعرضها في قائمة المركز المالي والذي يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية لتوفير المعلومات التي ترشد قرارات المستثمرين .

يهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS7) إلى توسيع متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية بما يتيح للمستخدمين تقييم أهميتها بالنسبة للمركز المالي وإدائه فضلا عن تقييم طبيعته ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية أثناء الفترة وفي تاريخ التقارير المالية (247: 2012, IFRS)، كما يتيح معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS7) الإفصاح عن المزيد من المعلومات عن المخاطر المالية وكيفية إدارة هذه المخاطر حيث إن هذه المعلومات من الممكن أن تؤثر على تقييم مستعملي القوائم المالية للمركز المالي وإدائه المالي وعلى مبلغ وتوقيتات وتقلبات التدفقات النقدية المستقبلية فضلا عن أن شافية القوائم المالية تتيح لمستخدميها اتخاذ أحكام بناءً على معلومات أفضل عن المخاطر والعوائد التي تساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية (245: 2012, IFRS).

ثانيا : الاستثمارات الأجنبية

1-2 مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار لغويا بأنه : هو من وظف ماله أو استثماره . أما في مفهومه الاقتصادي : هو مصدر التعامل بالاموال للحصول على الارباح .

أما في مجال المالية : فهو يشير الى الأصول المالية التي تودع في البنك أو السوق والتي يمكن ان تستخدم في شراء موجودات حقيقية . أما مفهومه على مستوى الاقتصاد القومي : فإن الاستثمار يتعلق بالانفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات التنمية الاجتماعية المتمثلة في التعليم والصحة والاتصالات فضلا عن القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة والاسكان والسياحة . (محمد ، 2013 : 295)

2-2 انواع الاستثمار

ويمكن تصنيف انواع الاستثمار الى (العقدي ، 2009 : 1) :

- 1- الاستثمار العام : وهو الاستثمار الذي تقوم به المؤسسات العامة للدولة وعادة يركز هذا النوع من الاستثمار على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع كالخدمات الصحية والتعليمية والخدمية الاخرى كالماء والكهرباء والصرف الصحي .
- 2- الاستثمار الخاص : وهو الاستثمار الذي يقوم به الشخص او الشركات من خلال توظيف مدخرات المواطنين او من خلال الاقتراض من المؤسسات المحلية او الخارجية .
- 3- الاستثمار الاجنبي : يعرف بأنه مجموع الاستخدامات من الموارد المالية التي تجري تحديدا خارج البلد الام ، تشكل في الاخير حركات دولية لرؤوس الاموال بغرض تحقيق اهداف سياسية واقتصادية ومالية ، وهذه الحركات انما تتخذ اشكالا متعددة .

(فاروق ، 2010 : 13 ، 14)

وهناك نوعان من الاستثمار الاجنبي هما (آل زياره وياسين ، 2010 : 44) :

- 1- الاستثمار الاجنبي المباشر : ويتمثل بالمشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الاجنبي وذلك من خلال ملكيته الكاملة او الجزئية للاستثمارات في مشروع معين فضلا عن قيام المستثمر الاجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في الميادين المختلفة الى الدول المضيفة .
 - 2- الاستثمار الاجنبي غير المباشر : ويعني تملك الاشخاص الطبيعيين او المعنويين في دولة اجنبية لبعض الاسهم والسندات في بلد ما دون ممارسة اي نوع من الرقابة او المشاركة في تنظيم المشروع الاستثماري وادارته . وبذلك تؤدي الضرائب الى تقليل الانفاق الاستثماري حيث يتعذر تقديم الدليل على وجود علاقة واضحة بين معدلات الضرائب وحوافز الاستثمار وان دراسة الضرائب في الاستثمار ينبغي ان تعالج بعض التأثيرات غير المباشرة مثل سياسة الدخول التي تتبعها الحكومة اذا رغبت في احداث تغييرات في تلك السياسة فلا شك ان مثل هذه السياسة سيكون لها انعكاسات على الطلب الكلي الفعال وبالتالي ارباح المشاريع الاستثمارية ان سياسة ضرائب الشركات التي تتبعها احدى الدول يمكن ان تؤثر على الدول الاخرى بوسائل متعددة فاذا كان العبئ الضريبي الداخلي مرتفعا بالنسبة للدول الاخرى فان وعاء الضريبة قد ينتقل الى الدول ذات النظام الضريبي الاقل ارهاقا ويتضمن تدفقات الى الخارج من الاستثمار الاجنبي المباشر ، ويمكن للدول ان تتنافس على اجتذاب تدفقات الاستثمار على الدخول الى جانب ذلك يمكن للضرائب ايضا ان تلعب دورا رئيسيا في قرارات الشركات بشأن المكان الذي تعلن فيه عن ارباحها ، والواقع ان الدلائل المتداولة توحى بأن الشركات متعددة الجنسيات تتفق موارد طائلة على تسعير التحويلات وتقنيات التخطيط الضريبي الاخرى بما في ذلك المعاملات التي تتم عبر الحدود لتقليل الالتزامات الضريبية الى ادنى حد ويؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ايراد ضرائب الشركات غالبا من خلال تسعير التحويلات.(عبد والعتابي ، 2012: 46) .
- ان الدول الراغبة في جذب الاستثمارات الاجنبية عليها ان توازن بين اعتبارين :

(صبار ، 2013 : 354)

الاعتبار الاول : هو حاجتها لموارد مالية لاشباع حاجات ومتطلبات التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي ، وهذا يتطلب بالضرورة الاهتمام بحصيلة الضريبة .

الاعتبار الثاني : هو حاجة الدولة الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية كونها مصدرا تمويليا مهما لرفعها بالايرادات المالية اللازمة للاستثمار على اقليمها للمساهمة في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان تبني معايير المحاسبة تعني التناسق المحاسبي الذي يهدف الى زيادة الانسجام والتوافق في تطبيق المعايير المحاسبية المحلية والمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية في الممارسات المحاسبية مما يؤدي الى جذب الاستثمارات الاجنبية لسوق رأس المال في البلدان المختلفة ومنها العراق ورفع مستوى كفاءة السوق ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي في العراق . وهناك العديد من المنظمات المهنية العالمية بالإضافة الى قوى السوق والاتجاهات العالمية نحو الخصخصة والعولمة تسعيان في اتجاه تحقيق التناسق المطلوب . والسؤال الذي يمكن طرحه هنا اذا كان هناك معايير محاسبية دولية فلماذا هذا الاختلاف في الممارسات المحاسبية ؟ والجواب على ذلك ليست جميع البلدان ملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية بنفس الدرجة فضلا عن ان البلدان التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية لديها وجهات نظر تعود لمنفذي الممارسات المحاسبية فضلا عن اختلاف احتياجات اصحاب المصالح من ذوي العلاقة بالمعايير المحاسبية فعند اعداد الكشوف المالية لاصحاب الاسهم من المستثمرين تكون باتجاه وعندما تعد للدائنين وهيئات الضرائب تكون باتجاه اخر الامر الذي يتطلب التوافق بين احتياجات هذه الاطراف التي قد تكون متناقضة في مصالحها احيانا . وبالرغم من ذلك فهناك العديد من الدوافع والاسباب التي تدعو البلدان الى التناسق يمكن اجمالها كالآتي :

(Radebaugh and Grag , 2002 : 66)

- 1- حاجة المستثمرين والمحللين الماليين الى كشوفات مالية متناسقة ويمكن مقارنتها وتتصف بالشفافية المطلوبة كي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية وغيرها .
- 2- حاجة الشركات التي ترغب باصدار اسهم جديدة سوى كانت فروع لشركات متعددة او شركات في موطنها الاصلي .
- 3- حاجة الاسواق المالية لكي يتم تحديد نسبة الفائدة .
- 4- الشركات متعددة الجنسية بحاجة معرفة نشاط فروعها او الشركات التابعة مما يتطلب التناسق لغرض تقييم اداء هذه الفروع واجراء المناقشة بين الكادر المحاسبي للشركات متعددة الجنسية .

5- حاجة الشركات المحاسبية العالمية وخصوصا عندما تقوم بتدقيق شركات متعددة الجنسية ولديها فروع في بلدان مختلفة.

6- الصعوبات التي تواجه السلطات الضريبية في ظل غياب التناسق المحاسبي .

ثالثا : تبني معايير المحاسبة الدولية للأدوات المالية تحقيقا لعدالة التحاسب الضريبي

أسباب اختيار المصرف (A) من بين المصارف الأجنبية :

من خلال الاطلاع على عدد من الحسابات الختامية الخاصة بالمصارف الأجنبية الموجودة في القطاع المصرفي العراقي وعلى ضوء ماتوافر للباحثة من معلومات تساعد في الجانب التطبيقي من البحث ، وقع الاختيار على المصرف (A) لتوافر قوائمها المالية بشكلها المحلي والدولي .

يقوم الباحثين بعرض القوائم المالية للمصرف الاجنبي (A) وذلك للتعرف على كيفية القياس والعرض والافصاح عن العناصر المالية الخاصة بالقوائم المالية التابعة للمصرف الاجنبي (A) وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وكما يأتي :

1-3 قائمة المركز المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية

توضح هذه القائمة المركز المالي للمصرف (A) في تاريخ 2014/12/31 وتتضمن موجودات المصرف ومطلوباته وحقوق ملكيته .

كشف رقم (1)

مصرف (A) الاجنبي / فرع العراق

قائمة المركز المالي بشكل الجزئي كما في 2014 / 12 / 31

وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (المبالغ بالدينار)

ملاحظات	اسم الحساب	فرعي	اجمالي
	الموجودات المتداولة		
	النقد في الصندوق ولدى المصارف		172391680662
	الائتمان النقدي		7804099971
المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية (IAS 39 , IAS 32 , IFRS 9 , IFRS 7) تطبيق (IAS 12)	موجودات مالية بغرض المتاجرة	3782667600	
	موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	5674001400	
	مشتقات مالية – قيمة عادلة موجبة	2837000700	
	موجودات مالية متوفرة للبيع	3215267460	
	موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	3404400840	
	استثمارات مالية		18913338000

المصدر: بيانات المصرف (A) والملاحظات من أعداد الباحثة

وفيما يأتي تحليل لبعض عناصر قائمة المركز المالي السابق عرضها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المعتمدة في إعدادها وكالاتي :

1-1-3 الموجودات المالية

ان مبلغ الموجودات المالية والظاهر في قائمة المركز المالي في الكشف رقم (1) اعلاه والبالغ (1891338000) دينار قد تم احتسابه وفق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية الآتية : (IAS32, IAS39, IFRS7, IFRS9) وتتمثل تصنيفات الموجودات المالية وفق المعايير اعلاه كالاتي :

1- موجودات مالية بغرض المتاجرة / وكما يوضحها الكشف رقم (2)

كشف رقم (2)

موجودات مالية بغرض المتاجرة

البيان	المبلغ بالدينار
سندات حكومية	1323933660
اسهم الشركات	2458733940
المجموع	3782667600

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف (A)

2- موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل/ وكما يوضحها الكشف رقم (3).

كشف رقم (3)

موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

البيان	المبلغ بالدينار
سندات حكومية	2269600560
سندات اخرى	3404400840
المجموع	5674001400

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف (A)

3- مشتقات مالية – قيمة عادلة موجبة / تمثل هذه المشتقات في قائمة المركز المالي بالعقود المستقبلية والعقود الأجلة وعقود الخيارات وعقود المبادلة ويكون لها مبلغ اسمي كما هو (2837000700) دينار ويتم تسويه هذه المشتقات على الأساس الاجمالي من خلال تسليم بند ذو صلة (مثل عقد اجل لشراء أداة دين ذات سعر ثابت) او يمكن ان يكون لدى المنشأة عقد شراء او بيع بند غير مالي يمكن تسويته بصافي النقد او اداة مالية اخرى من خلال تبادل الادوات المالية .

4- موجودات مالية متوفرة للبيع / وكما يوضحها الكشف رقم (4) الآتي :

كشف رقم (4)

موجودات مالية متوفرة للبيع

البيان	المبلغ بالدينار
اذونات خزينة	482290119
اسهم الشركات	2089923849
سندات حكومية	6430534982
المجموع	3215267460

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف (A)

5- موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق / وكما يوضحها الكشف رقم (5) ادناه :

كشف رقم (5)

موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

البيان	المبلغ بالدينار
اذونات وسندات الخزينة	1872420462
سندات حكومية	680880168
سندات اخرى	851100210
المجموع	3404400840

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف (A)

2-3 حساب الأرباح والخسائر وفق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالادوات المالية

يتضمن حساب الأرباح والخسائر نتيجة اعمال المصرف (A) من صافي ربح او صافي خسارة بعد مقابلة الايرادات بالمصاريف عن الفترة المالية المنتهية في 2014/12/31 وكما في الكشف المرقم (6) ادناه :

مصرف (A) الاجنبي – فرع العراق .

كشف رقم (6)

حساب الأرباح والخسائر والتوزيع للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31

وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (المبالغ بالدينار)

اسم الحساب	فرعي	اجمالي
ايرادات العمليات الجارية		7063643848
معالجة ارباح (خسائر) غير متحققة من خلال كشف الدخل :		
(خسائر) ارباح موجودات مالية بغرض المتاجرة	(68760000)	
(خسائر) ارباح محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	(72656000)	
(خسائر) مكاسب موجودات مالية متوفرة للبيع	127860000	
مجموع معالجة ارباح (خسائر) غير متحققة من خلال كشف الدخل		13556000
المصروفات		
مصروفات العمليات المصرفية	745022287	
الانذار والاطفاءات	787938840	
المصروفات الإدارية	2780454264	
مجموع المصروفات		(4313415391)
فائض العمليات الجارية		2763784457
ايرادات اخرى متنوعة :		
الايرادات التحويلية	14277813	
فروقات تقييم العملة الأجنبية	3880844274	
ايرادات عمليات مصرفية أخرى	59670000	
مجموع الايرادات الأخرى		3954792087
المصروفات التحويلية والأخرى :		
المصروفات التحويلية	806634459	
المصروفات الأخرى	34344754	
مجموع المصروفات التحويلية والأخرى		(840979213)
فائض النشاط الجاري		5877597331

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف (A)

وفيما يأتي تحليل لبعض عناصر حساب الأرباح والخسائر وكالاتي :

1-2-3 معالجة أرباح (خسائر) غير متحققة من خلال كشف الدخل :

لقد تضمن كشف الأرباح والخسائر أرباح (خسائر) غير متحققة كما في الكشف المرقم (6) وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وكما موضحة تفصيلها أدناه :

1- ارباح (خسائر) موجودات مالية بغرض المتاجرة / وكما يوضحها الكشف رقم (7) الآتي : كشف رقم (7)

التفاصيل	ارباح متحققة	خسائر غير متحققة	توزيعات	المجموع
اذونات خزينة وسندات	—	24066000	—	24066000
اسهم شركات	—	44694000	—	44694000
المجموع	—	68760000	—	68760000

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف (A)

اشارة الى الكشف رقم (7) اعلاه الذي يتضمن ارباح (خسائر) غير متحققة الناتجة عن فرق في القيمة العادلة مع القيمة الدفترية للموجودات المالية بغرض المتاجرة فكان المبلغ خسارة قدرها (68760000) دينار ناتجة عن (اذونات خزينة وسندات ، اسهم شركات) وكما هو وارد في كشف الدخل .

2- ارباح (خسائر) موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل / وكما يوضحها الكشف رقم (8) ادناه :

كشف رقم (8)

ارباح (خسائر) موجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (المبالغ بالدينار)

التفاصيل	ارباح متحققة	خسائر غير متحققة	توزيعات	المجموع
اذونات خزينة وسندات	—	72656000	—	72656000
المجموع	—	72656000	—	72656000

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف (A)

اشارة الى الكشف المرقم (8) اعلاه الذي يتضمن ارباح (خسائر) غير متحققة الناتجة عن فرق في القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ، فكان المبلغ خسارة قدرها (72656000) دينار ناتجة عن اذونات خزينة وسندات ، وكما هو وارد في كشف الدخل.

3- مكاسب (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع / وكما يوضحها الكشف رقم (9) الآتي : الكشف رقم (9)

مكاسب (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع (المبالغ بالدينار)

التفاصيل	ارباح متحققة	خسائر غير متحققة	توزيعات	المجموع
ارباح بيع الموجودات المالية	76716000	—	—	76716000
عوائد توزيعات	83109000	—	—	83109000
خسائر التدني	(31965000)	—	—	(31965000)
المجموع	127860000	—	—	127860000

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف (A)

اشارة الى الكشف المرقم (9) اعلاه الذي يتضمن مكاسب (خسائر) موجودات مالية متوفرة للبيع الناتجة عن الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية في نهاية الفترة المالية ، ويتم اظهاره بشكل مستقل كجزء من حقوق الملكية .

2-2-3 الايرادات المعترف بها من قبل المصرف (A) وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 18) الايراد وكالاتي :

ان الاعتراف بالأيراد يتحقق عندما يكون هناك احتمال بتدفق منافع اقتصادية الى المنشأة وان هذه المنافع يمكن قياسها بشكل موثوق وحسب الكشف المرقم (6) الخاص بكشف حساب الأرباح والخسائر على المستوى الدولي يتم تحليل حساب الأيرادات وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS18) فيما اذا كان يتوجب الاعتراف بالأيرادات خلال الفترة . الأيرادات المتحققة للمصرف (A) خلال سنة 2014 :

- الايرادات الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع والتي يعترف بها كأيراد فقط عند بيعها ، وكما في الكشف المرقم (9) بمبلغ (127860000) دينار .
- القروض والمديونيات حيث يعترف بالأيرادات الخاصة بها عند استبعادها من الدفاتر او حدوث اضمحلال في قيمتها ، وكما في الكشف المرقم (10) بمبلغ (2450907237) دينار ادناه .

كشف رقم (10)
قائمة الارباح والخسائر الجزئية (المبالغ بالدينار)

المبلغ	اسم الحساب
	إيراد القروض والتسليفات :
560960259	قوائد مستلمة من الزبائن
1570114	قوائد التسليف
9623768	عمولات واجور التسليفات المتنوعة
309741	قوائد مستلمة من المصارف الاهلية
518356196	قوائد مستلمة من الودائع لدى البنك المركزي
1318674397	قوائد مستلمة من حوالات الخزينة وحوالات البنك المركزي
41412762	قوائد مستلمة من المركز الرئيسي
2450907237	مجموع ايراد القروض والتسليفات

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف (A)

3-3 التحاسب الضريبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

يوفر التحاسب الضريبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية قدرا كبيرا من المعلومات التفصيلية التي تتمتع بالملائمة والتمثيل الصادق لكل فقرة مكونة للحسابات الختامية وحسب الكشف الرقم (11) فجاءت الكشوفات التحليلية لتوفر معلومات اكثر تفصيلا على اساس التدرج في الحسابات لتغطي الارقام التي تعرضها هذه القوائم والتي تتضمن :

- 1- القوائم المالية الرئيسية (قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل) .
- 2- كشف الموجودات الثابتة متضمن الكلفة ، القيمة الدفترية ، مبلغ الاندثار ، المخصص ، القيمة العادلة .
- 3- كشف النفقات الايرادات المؤجلة .
- 4- كشف الاحتياطات .
- 5- كشف حقوق الملكية .
- 6- كشف الدائنون .
- 7- كشف التغير في العملات الاجنبية .

كشف رقم (11)
قياس مصروف الضريبة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية

المبلغ	البيان
2013539308	صافي الدخل المحاسبي
4582264	- خسائر بيع الموجودات الثابتة
16786251	- مصاريف شخصية ليس لها علاقة
141416000	- خسائر اعادة تقييم الادوات المالية
192783280	+ ارباح اعادة تقييم الموجودات الثابتة
3880844274	+ ارباح فروقات العملة الاجنبية
5924382347	صافي الربح الخاضع للضريبة
888657352	- مبلغ الضريبة (15%)
5035724995	صافي الربح بعد الضريبة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المصرف (A)

لغرض التوصل الى صافي الربح الخاضع للضريبة فإنه يجب إضافة فروقات العملة الأجنبية الى صافي الدخل المحاسبي فضلا عن طرح المصاريف الشخصية التي ليس لها علاقة ، وعند الرجوع الى حساب الأرباح والخسائر والتوزيع وفق المعايير المحاسبية الدولية نجد أن مبلغ فروقات العملة الأجنبية مضافاً لذلك تم طرحه :

$$(1996753057 = 3880844274 - 5877597331)$$

ونجد أن مبلغ المصاريف الشخصية التي ليس لها علاقة مطروحاً لذلك يجب اضافته :

$$(2013539308 = 16786251 + 1996753057)$$

ظهرت نتيجة النشاط للمصرف (A) وفقا للنظام المحاسبي الموحد بمبلغ (5859459067) دينار وظهرت نتيجة النشاط وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بمبلغ (5924382347) دينار وبعد ذلك تم إجراء الاحتساب الضريبي من قبل محاسب الضريبة وفقا للنظام المحاسبي الموحد باستبعاد خسائر بيع الموجودات الثابتة بمبلغ (4582264) دينار والتبرعات للغير بمبلغ (1200000) دينار ليتم التوصل الى صافي الربح الخاضع للضريبة ومن ثم يتم احتساب مبلغ الضريبة بموجب النسبة المحددة (15%) لتكون الضريبة وفقا للنظام المحاسبي الموحد بمبلغ (878918860) دينار. أما وفقا للمعايير المحاسبية الدولية فيتم احتساب مبلغ الضريبة من قبل المكلف باستبعاد خسائر بيع الموجودات الثابتة بمبلغ (4582264) دينار ، مصاريف شخصية ليس لها علاقة بمبلغ (16786251) دينار ، وخسائر اعادة تقييم الموجودات

الثابتة بمبلغ (141416000) دينار وجمع ارباح اعادة تقييم الموجودات الثابتة بمبلغ (192783280) دينار وارباح فروقات العملة الأجنبية بمبلغ (3880844274) دينار ليتم التوصل الى صافي الربح الخاضع للضريبة ومن ثم يتم احتساب مبلغ الضريبة بموجب النسبة المحددة (15%) لتكون الضريبة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بمبلغ (888657352) دينار .

لقد تم تحليل المتغيرات السابقة والمأخوذة من القوائم المالية لسنة 2014 للمصرف (A) حيث ان المعلومات الواردة في هذه القوائم والمتمثلة في الكشف الرقم 11 (قياس مصروف الضريبة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية) ومن خلال ربطهما ومقارنتهما مع الارقام الظاهرة في الحسابات الاخرى (قائمة الدخل) تساعد في استخراج بعض الفقرات التي يمكن استخدامها للتحقق من عدالة التحاسب الضريبي وكيفية التوصل الى هذه النتائج .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- تمثل المعايير المحاسبية الدولية المرشد الأساس الذي يحقق التوافق بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات المالية مما يساعد على جعل الكشوفات المالية ملائمة وقابلة للفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة (المكلف ، السلطة الضريبية) ، وعلى المستوى الدولي.
- 2- إن المعايير المحاسبية الدولية تستند في إعدادها إلى قواعد ومعايير وتطبيقات محاسبية دولية ذات ثقة ومصداقية وقابلية للمقارنة بالنسبة للمستثمر الأجنبي أكثر من أي قواعد ومعايير وتطبيقات المحاسبية ، كون المستثمر الأجنبي يمتلك استثمارات في دول عدة وتوحيد التقارير المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يوافر للمستثمر الأجنبي إمكانية التعرف على نتائج أعمال الفروع في مختلف البلدان ومقدار الضريبة المفروضة عليه في كل بلد مستثمر فيه .
- 3- يساهم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بدرجة كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية ، لأنها تولد الثقة لدى المستثمرين ، إذ يمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة الدولية ، وهذا من جانب ومن جانب آخر إضفاء المزيد من الملاءمة والعدالة الضريبية من خلال قابلية القوائم المالية للفهم كونها واكبت التطورات والتغيرات البيئية الدولية وتجنب التهرب الضريبي ، وبالتالي تحسين العلاقة بين المكلف والسلطة الضريبية .
- 4- إن تبني المعايير المحاسبية الدولية يساهم في منع الأزواج الضريبي من فرض الضرائب على المستثمرين الأجانب في الدول النامية والأكتفاء بخضوعهم للتحاسب الضريبي في الدول المضيفة لرأس المال ، وذلك لتحقيق عدالة التحاسب الضريبي .
- 5- لم يتطرق النظام المحاسبي الموحد إلى موضوع الأدوات المالية ، كما أشارت إليها المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق في :
 - الموجودات المالية بغرض المتاجرة ، والتي كانت بمبلغ (3782667600) دينار وحسب الكشف المرقم (2) .
 - الموجودات مالية محددة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي كانت بمبلغ (5674001400) دينار وحسب الكشف المرقم (3).
 - موجودات مالية متوفرة للبيع والتي كانت بمبلغ (3215267460) دينار وحسب الكشف المرقم (4) .
 - موجودات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والتي كانت بمبلغ (3404400840) دينار وحسب الكشف الرقم (5) .

بل اكتفى بتصنيفها الى استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل وحسب القطاعات .

التوصيات

- 1- على السلطة الضريبية التخلي عن فكرة أن المكلفين يلجؤون دائما إلى التهرب وعدم إعطاء الصورة الواضحة عن مكونات دخولهم ومصادرها لأن هذا يؤدي إلى فقدان الثقة بين الطرفين وتعقيد الإجراءات التي بموجبها يتم فرض الضريبة وتحصيلها ، ويجب على السلطة الضريبية أن تعمل كما تفعل الدول المتقدمة بالاعتماد على الاقرارات المقدمة من قبل المكلفين ، واعتبار أن الأصل هو الاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية ولتقوم برفض جميع اقرارات المكلفين ما لم يكن هناك شك فيها .
- 2- ضرورة تبني متطلبات المعايير المحاسبية الدولية التي تؤثر على عملية التحاسب الضريبي لجذب الاستثمارات الأجنبية ولتحقيق عدالة التحاسب الضريبي بين الجهات والأطراف المختلفة كل حسب الحاجة في البيئة المحلية .
- 3- ضرورة تحقيق التناسق والتكامل بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف بما يسمح بخلق إطار ملائم للمساهمة الفعالة في جذب الاستثمارات الأجنبية ، وفي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .
- 4- ضرورة التكيف مع أي ظاهرة اقتصادية ، ومنها ظاهرة الاستثمار الأجنبي وبما يخدم الاقتصاد العراقي وتعزيز قدراته ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال مراعاة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

المصادر والمراجع

المصادر العربية

أولاً : الكتب العربية

- 1- أبو نصار ، محمد و حميدات ، جمعة ، " معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية " ، دائرة المكتبة الوطنية ، الطبعة الثالثة ، 2014
- 2- الجعارات ، خالد جمال ، " معايير التقارير المالية الدولية 2007 IASs & IFRSs ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2008 ،
- 3- القاضي ، حسين و حمدان ، مأمون ، " المحاسبة الدولية ومعاييرها " ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الثانية ، 2011 .

ثانياً : الرسائل والاطاريح

- 4- عبد الوهاب ، أحمد عبد الوهاب محمد ، " أثر المحاسبة عن الأدوات المالية في البنوك التجارية على دلالة القوائم المالية " ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة – جامعة المنصورة ، 2014
- 5- مردان ، زيد عائد ، " القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية وتحسين مؤشرات الأداء المالي " ، رسالة ماجستير في المحاسبة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة ، 2012
- 6- فاروق ، سحنون ، " أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر ، ماجستير في علوم التيسير ، جامعة فرحات عباس – سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، للسنة 2009 – 2010

ثالثاً: الدوريات والبحوث المنشورة

- 7- آل زيارة ، كمال عبد حامد و ياسين ، جمال الحاج ، " دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة للتطبيقات التشريعية في العراق " مجلة رسالة الحقوق ، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانوني السابع ، لسنة 2010
- 8- رفاعه ، تامر مزيد و حمادة ، رشا ، " أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القاييس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية " ، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الأول ، 2010
- 9- صبار ، معزز علي ، " المعاملة الضريبية للاستثمار الأجنبي في العراق في ضوء أحكام قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 " مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية ، العدد (الثامن) ، لسنة 2013
- 10- عبد، سهاد كشكول و العتابي ، حسين عاشور ، " دور الاعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الاجنبي وامكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية – المجلد السابع – العدد (18) – الفصل الأول – لسنة 2012
- 11- العقيدى ، محمد عبد الكريم منهل ، " عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والتجارة العالمية WTO " ، مجلة الزراعة العراقية ، العدد (5) ، لسنة 2009
- 12- كريم ، عبد الحفيظ محمد ، " الأدوات المالية : مفهومها وكيفية الاعتراف والإفصاح عنها في القوائم المالية " بحث منشور على الانترنت ، مجلة علوم انسانية ، العدد 39 متاح من www.ulum.nl ، 2008
- 13- محمد ، هيثم علي ، " علاقة الازدواج الضريبي بالاستثمار بين إعادة التكيف والتغير في النظام الضريبي العراقي " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد (الخامس والثلاثون) ، لسنة 2013

المصادر الأجنبية

(A) BOOKS

- 1- Lee H. Radebaugh & Sideney J.Gray , International Accounting & Multinational Enterprises , USA , 2002.

(B) Periodicals

- 2- Aris C. Maianic , " New Financial Instruments Accounting : Toward Reduced Complexity " , 2010 (Http:// Www. Bworldonline . Com / Main / Content . Php ? Id = 16363).
- 3- International Accounting Standard ,IFRS,IASB,2012
- 4- Gebardt , Gnuther , Reishardt , Rolf , And Witter Brink , Http://Www. Financial . Uni – Frankfurt . De/ Schmidt/ Wps/ Wp / Wplrste.Html , November 2002.

(c) STANDARDS

- 5- (IFRS) ,International Accounting Standard Board ,No.7 " Financial Instruments : Disclosures " . lasb: London , United Kingdom . 2014.